جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

أسباب تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العام 2018

دائرة الأبحاث الاقتصادية

أيار/2019

أولاً: المقدمة

يعتبر جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية المختلفة إحدى العوامل الهامة التي تساهم في تحفيز وتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة تحد من تفاقم مشكلة الفقر والبطالة، كما أن الاستثمار الأجنبي يساهم في سد فجوة الإدخار ونقل التكنولوجيا الحديثة المتعلقة بأساليب الإنتاج بالشكل الذي يساهم في زيادة الإنتاجية.

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من النمو الاقتصادي والعملية التنموية والفقر والبطالة في الدول النامية ويتم تضمنيه في ميزان المدفوعات حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد المعطيات المهمة الداخلة في الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى جانب كل من السياحة والميزان التجاري و حوالات المغتربين.

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية خاصة للأردن كدولة نامية حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى مصادر الموارد المالية الخارجية التي تستخدم لدعم الموارد المالية المحلية والمتمثلة بالإيرادات الحكومية الضريبية وغير الضريبية.

على الرغم من تمتع البيئة الاستثمارية الأردنية بالعديد من المزايا كاقتصاد موجه نحو السوق الحر والمتمثلة بموقع الأردن الإستراتيجي والبيئة السياسية المستقرة والآمنة وتوفر الموارد البشرية المؤهلة وحياة ذات نوعية راقية إلا أن مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تزال دون المستوى المطلوب والمرغوب به.

ثانياً : الاستثمار الأجنبي المباشر في أرقام

- مقارنة الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس ربعي خلال الأعوام 2017-2018

الاستثمار الأجنبي المباشر	2017 مليون دينار أردني	2018 مليون دينار أردني	الفرق مليون دينار أردني
الربع الأول	436.8	190.1	-246.7
الربع الثاني	438.2	191.4	-246.8
الربع الثالث	296.8	157.4	-139.4
الربع الرابع	264.6	140.9	-123.7
المجموع الكلي	**1,436.4**	**679.8**	**-756.6**

* مصدر البيانات: دائرة الإحصاءات العامة

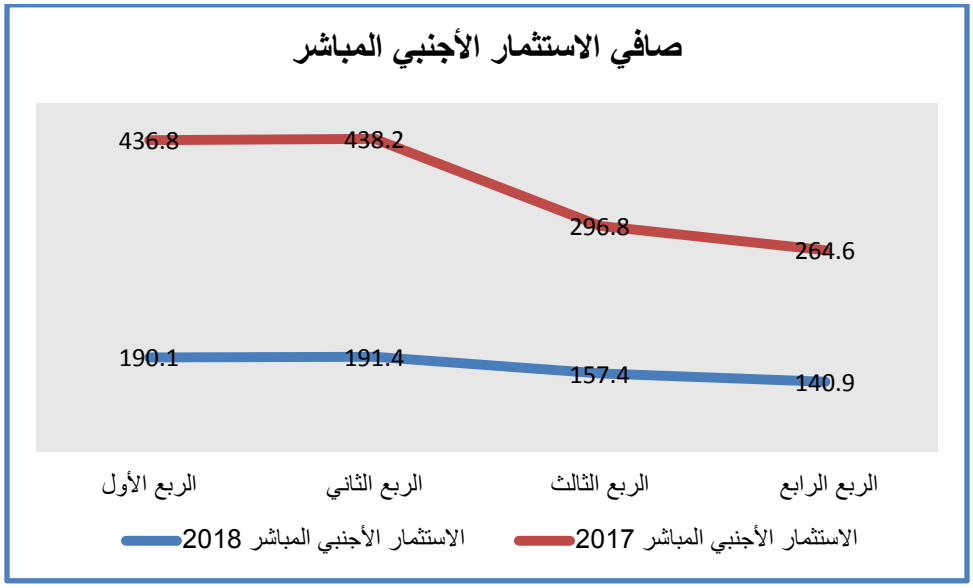

بالنظر إلى الجدول أعلاه نلاحظ أن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام 2017 قد حقق تدفقات أعلى مقارنة بالعام 2018 وأن هناك تراجع ملحوظ في صافي التدفقات الأجنبية المباشرة خلال العام 2018 بمقدار 756.6 مليون دينار أردني تقريباً. وبالنظر إلى الشكل أعلاه نلاحظ أن التوجه العام للاستثمار الأجنبي المباشر هو نحو الإنخفاض حيث بدأ التراجع في التدفقات بشكل ملحوظ في بداية الربع الثالث في كلا العامين (2017-2018) وإستمر الإنخفاض إلى نهاية الربع الرابع.

أبرز التطورات في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام 2018

- سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 679.8 مليون دينار خلال العام 2018 مقارنة بحوالي 1,436.4 مليون دينار أردني خلال العام 2017 والذي نما الاستثمار الأجنبي خلاله بنسبة 7.2 بالمائة ، أي انخفض مقدار صافي الاستثمار الأجنبي خلال العام 2018 بما نسبته 52.7 بالمائة مقارنة بالعام 2017 .
- إنخفض الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى الأردن في الربع الأول من العام 2019 إلى ما قيمته 201 مليون دينار وبنسبة 54 بالمائة بينما بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال الربع الأول من العام الماضي 436.8 مليون دينار أردني.
- إرتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 609.7 مليون دينار أردني ليبلغ 24,927.5 مليون دينار أردني.

- سجل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2018 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 32,094.7 مليون دينار أردني ، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 29,432.7 مليون دينار أردني في نهاية عام 2017.
- تراجع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بما نسبته 53.9 بالمائة في الشهور التسعة الأولى من العام 2018.

صافي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام (2005-2018)

العام	الربع الأول مليون دينار أردني	الربع الثاني مليون دينار أردني	الربع الثالث مليون دينار أردني	الربع الرابع مليون دينار أردني	المجموع الكلي مليون دينار أردني
2005	266.3	216.2	533.5	275.3	1,291.3
2006	990.5	741.6	647.1	231.4	2,610.6
2007	523.0	376.3	461.1	464.6	1,825.0
2008	742.0	512.4	580.8	161.4	1,996.6
2009	172.1	576.8	633.7	279.3	1,661.9
2010	293.6	337.5	318.0	229.6	1,178.7
2011	248.7	334.6	178.9	270.9	1,033.1
2012	262.8	287.0	325.5	220.2	1,095.5
2013	456.3	325.5	359.1	230.2	1,371.1
2014	238.2	567.3	388.5	293.5	1,487.5
2015	277.6	251.7	278.9	327.3	1,135.5
2016	372.2	232.7	249.3	246.1	1,100.3
2017	436.8	438.2	296.8	264.6	1,436.4
2018	190.1	191.4	157.4	140.9	679.8

*المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

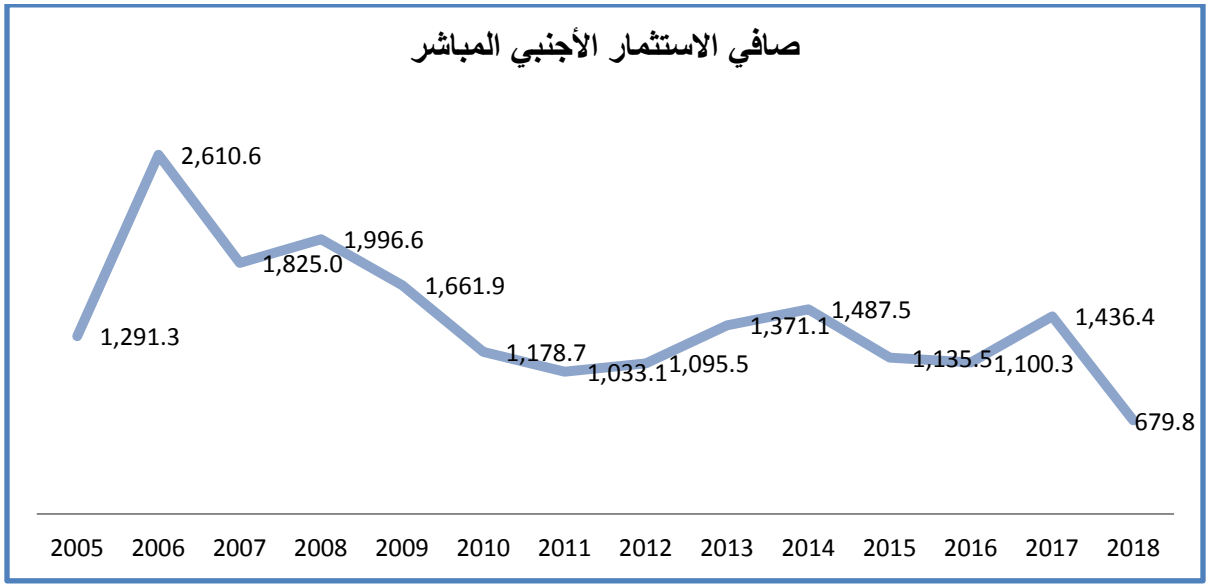

بالرجوع إلى بيانات صافي الاستثمار الأجنبي المباشر نلاحظ أن أفضل قيمه له كانت في العام 2006 حيث بلغ ما قيمته 2.6 مليار دينار أردني حيث كان يشهد الاقتصاد الأردني خلال العامين 2005-2006 حالة من الإزدهار والرواج الاقتصادي إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر بدأ يشهد تراجعاً خلال الفترة ما بين 2008 في بداية الأزمة المالية " الرهن العقاري" إلى العام 2011 حيث بدأ بعد ذلك حدوث تحسن طفيف في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام 2012-2014 بعد ذلك ما بين العام 2015-2016 حدث تراجع في تدفقات صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما شهد العام 2017 تحسن في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن العام 2018 قد شهد تراجعاً ملحوظاً الأمر الذي يتطلب تحديد الأسباب الكامنة وراء هذا التراجع والعمل على إيجاد آليات وسُبل كفيلة للحد منها.

مما لا شك فيه تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بالتحديات الجيوسياسية والتي تعتبر من التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الأردني والمتمثلة بأزمة الربيع العربي خلال الثماني سنوات الماضية إلا أنه مهما كانت نسبة تأثير العوامل الخارجية كبيراً فإن ذلك لا يعني عدم وجود عوامل داخلية تشكل

تحديات وعقبات أمام زيادة حجم التدفقات الأجنبية المباشرة يتوجب علينا تسليط الضوء عليها والعمل على تحديدها وتحليلها.

ثالثاً: أسباب إنخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر

من وجهة نظر جمعية رجال الأعمال الأردنيين فإن أسباب تراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يعود لعوامل داخلية وعوامل أخرى خارجية ويمكن تلخيص أبرز هذه العوامل بالنقاط التالية:

1. التأثر السلبي للقرار الاستثماري للمستثمرين والمتعلق بالاستثمار في الأردن نتيجة التوترات الجيوسياسية التي تحيط بالمملكة الأمر الذي أدى إلى تراجع الحافز على الاستثمار من قبل الدول الأجنبية والدول العربية كذلك. حيث أن حالة التقلبات السياسية التي عانت منها المنطقة خلال السنوات السابقة زادت من درجة المخاطرة المتعلقة بالقرار الاستثماري بضخ رأس المال نحو الأردن.
2. العوامل المتعلقة بالإجراءات حيث أن تعدد وتعقيد الإجراءات الإدارية يشكل صعوبات أمام المستثمرين.
3. إرتفاع التكاليف المتعلقة بالقرار الاستثماري ونخص بالذكر التكاليف المتعلقة بالإقتراض لغايات التمويل والاستثمار وذلك لإرتفاع معدلات الفائدة مقارنة بالدول الأخرى الأمر الذي يعيق الإقتراض وبالتالي يعيق الاستثمار حيث إستمرت السياسة النقدية البنك المركزي بمنحنى إنكماشي عن طريق زيادة معدلات الفائدة ، بالإضافة إلى التكاليف التشغيلية المرتفعة وذلك بسبب إرتفاع تكلفة الكهرباء والطاقة.
4. تأثر الاستثمار سلباً بإغلاق الحدود الذي كان سابقاً خاصة مع سوريا والعراق وما فرضه ذلك من صعوبات ومعيقات للتبادل التجاري وعلى الرغم من إعادة فتح الحدود فإن عودة النشاط التجاري وعمليات النقل عبر الحدود لوضعها السابق تتطب وقتاً لتنعكس آثارها إيجابياً على الاستثمار.

5. عدم ثبات التشريعات خاصة التشريعات ذات التأثير المباشر على الاستثمار ونخص بالذكر قانون الضريبة وعدم الوضوح المرافق لفرض ضرائب جديدة على سوق الأوراق المالية والمناطق الحرة والتنموية وما يرافقه ذلك من تكبد المستثمرين لتكاليف إضافية غير متوقعة مما أثر سلباً على القرار الاستثماري.
6. تراجع الطلب الإستهلاكي الكلي الأمر الذي يؤثر سلباً على المبيعات والأرباح المتوقعة للمستثمرين حيث أن هناك تراجع في مؤشر أسعار المستهلك خلال العام 2018 وكذلك معدل التضخم شهد تراجعاً ملحوظاً خلال العام 2018 الأمر الذي يعتبر مؤشراً واضحاً على تراجع مستويات الطلب.

رابعاً: الملخص و التوصيات

قد يكون هناك أسباب سياسية ناتجه عن تحديات خارجية متعلقة بالمنطقة والإقليم قد أدت إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن إلا أن هناك بالمقابل العديد من الأسباب الداخلية والتي يتوجب علينا التركيز عليها والعمل على إيجاد الحلول الملائمة للحد منها، وبناءاً عليه فإنه يمكن تلخيص توصيات جمعية رجال الأعمال الأردنيين حول الحد من إنخفاض وتراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل بالنقاط التالية:

1. العمل على تغيير الأساليب والخطط والبرامج المتعلقة بالترويج للفرص الاستثمارية في الأردن بحيث يكون هناك تطابق مع الواقع فيما يتعلق بالأساليب التسويقية للبيئة الاستثمارية.
2. التركيز على إستقرار البيئة التشريعية الناظمة للنشاط الاقتصادي والاستثماري والتجاري.
3. التركيز على توفر عنصر الشفافية فيما يتعلق بإدارة الملف الاستثماري.

4. التركيز على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن وهي عبارة عن العوامل التي تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية ونخص بالذكر إستقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث أن وجود بيئة اقتصادية مستقرة تساهم بشكل إيجابي في زيادة الحافز على الاستثمار و نخص بالذكر: معدل التضخم، سعر الصرف، عجز الميزان التجاري، عجز الموازنة.
5. التركيز على العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري للشركات المتعددة الجنسيات حيث أظهر التقرير العالمي لتنافسية الاستثمارية 2018/2017 أن العوامل التالية هي عوامل رئيسية تحفز القرار الاستثماري في الدول النامية والتي يعتبر الاردن أحدها: الإستقرار السياسي، الأمن، البيئة التنظيمية، إستقرار البيئة القانونية والتشريعية، معدلات الضريبة المنخفضة، تكاليف العمالة المنخفضة.
6. التركيز على الطلب الإستهلاكي الكلي وكذلك القدرة الشرائية حيث أن تراجعهما يعتبر مؤشر سلبي على تراجع النشاط الاقتصادي الأمر الذي قد ينجم عنه تراجع في الحافز على الاستثمار.
7. تسليط الضوء على نتائج المؤشرات المتعلقة بالاستثمار سواء المؤشرات المحلية أو الدولية ومحاولة العمل على الإستدلال بالنتائج وإن كان بشكل تقريبي من قبل صانعي القرار.
8. إن السياسات التي يتبناها صانع السياسات والقرارات تلعب دوراً رئيسياً في جذب الاستثمارات الأجنبية بالشكل الذي يضمن خلق وظائف جديدة وزيادة تنافسية الاقتصاد المستضيف للاستثمارات الأجنبية وبناءاً عليه فإنه من المهم العمل على تحقيق الإتساق بين السياسة المالية والسياسة النقدية وتجنب التأثير الطارد للاستثمار والناتج من الإسراف في تطبيق السياسات الإنكماشية.

9. إن جذب الاستثمارات الأجنبية أمر هام وأساسي لكن الأهم من ذلك هو توفر المقدرة على الإحتفاظ بهذه التدفقات والإستفادة منها في تحقيق النمو وتعزيز العملية التنموية، حيث أنه من المهم العمل على تعزيز القدرة التنافسية للاستثمار في الأردن.

10. إن تحديد الدافع للاستثمار أمر مهم في وضع الحوافز الفعالة للاستثمار حيث أن أولويات المستثمر تختلف بإختلاف الدافع الكامن وراء الاستثمار وعليه يجب تسليط الضوء على تقديم مجموعة الحوافز الاستثمارية التي تكون فعالة في جذب الاستثمار والإحتفاظ به، على سبيل المثال وفقاً للتقرير العالمي لتنافسية الاستثمارية 2018/2017 إذا كان الدافع للاستثمار لدى المستثمرين هو إيجاد قاعدة جديدة للصادرات، الوصول إلى سوق معين، إستخراج موارد طبيعية فإن الحوافز الاستثمارية التقليدية قد لا تكون فعالة.

11. من المهم لزيادة وتحسين درجة ثقة المستثمرين العمل على توفير الحماية القانونية من المخاطر السياسية والتنظيمية ونخص بالذكر مصادرة الممتلكات، حظر تحويل العملات والقيود على التحويل، نقص الشفافية في التعامل مع الهيئات الحكومية، كل ما ذكر سابقاً يعتبر لدى المستثمر مخاطر يجب الحد منها.

وفي الختام من المهم التركيز على أبرز العوامل المؤثرة على القرار الاستثماري لنتمكن من تحديد نقاط القوة والضعف فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية والمحافظة عليها كذلك كما هو موضح بالشكل التالي: